الفلسفة اليونانية

الدكتورة / نبــأ عبد الستار جابر

٢ زينون الايلي :-

هو احد الفلاسفة الايليين ، وهو تلميذ بارمنيدس ، قال أيضا بالوحدة ، وقد قدم زينون الايلي حجج على الفيثاغورثيين ورفض مبدأهم القائل بالكثرة ، ويمكن توضيح أهم حججه عن الكثرة ، ولا تخلو الكثرة أن تكون إما كثرة مقادير ممتدة في المكان ، وإما كثرة آحاد ، إعداد ، غير ممتدة ولا متجزئة . وحجج زينون هي :-

الحجة الأولى :- أن المقدار قابل للقسمة بالطبع ، فيمكن قسمة أي مقدار إلى جزأين ، ثم إلى جزأين ،.... وهكذا إلى أن تنتهي القسمة إلى آحاد غير متجزئة ، وهذه الآحاد أعداد غير قابلة للقسمة ، وعليه يكون المقدار المحدود المتناهي حاوياً على أجزاء حقيقية غير متناهية العدد، وهذا خلاف الكثرة .

الحجة الثانية :- هو أن الكثرة مكونه من آحاد غير متجزئة ، يقول أن هذه الآحاد متناهية العدد ،لان الكثرة أن كانت حقيقية فيجب أن تكون معينة ، وهذه الآحاد منفصلة بالضرورة وإلا اختلط بعضها مع بعض وهي مفصولة حتماً بأوساط ، وهذه الأوساط بأوساط وهكذا إلى ما لانهاية ، وهذا يناقض المفروض فالكثرة بنوعيها غير حقيقية ،

الحجة الثالثة :- هو أن إذا كانت الكثرة حقيقية كان كل واحد من هذه الأشياء يشغل مكاناً حقيقياً ، ولكن هذا المكان يجب أن يكون هو أيضا في مكان ، وهكذا إلى غير نهاية فالكثرة غير حقيقية .

الحجة الرابعة :- تذهب إلى القول انه إذا كانت الكثرة حقيقية فأن النسبة العددية بين كيله الذرة وحبة الذرة وجزء على عشرة الآلف من الحبة يجب أن يقابلها نفس النسبة بين الأصوات الحادثة من سقوطها إلى الأرض ، ولكن الواقع أن لا ، واذن فليست الكثرة حقيقية .

إما بالنسبة إلى حجج زينون الايلي ضد الحركة هي :-

الحجة الأولى :- القسمة الثنائية وهي مأخوذة من فرض المقدار مركباً من أجزاء غير متناهية ، وتقول أن الجسم المتحرك لن يبلغ إلى غايته إلا أن يقطع أولا نصف المسافة إليها وثم نصف النصف ، وهكذا إلى ما لانهاية ، ولما كان اجتياز اللانهاية ممتنعاً فأن الحركة ممتنعة .

الحجة الثانية :- تمثيل للأولى وهي أخيل والسلحفاة ، ومؤداها إذا فرضنا أخيل يسابق السلحفاة ، فعندما يبدأ السباق تتقدم السلحفاة بمسافة قصيرة ، فأن أخيل لن يدرك أن السلحفاة إلا أن يقطع المسافة الأولى الفاصلة بينهما ، ثم المسافة الثانية وهكذا إلى ما لانهاية .

الحجة الثالثة :- السهم ، وهي قائمة على أن الزمان مؤلف من أنات غير متجزئة ، وترجع إلى انه لما كان الشيء من مكان مساو له ، فأن السهم في مروقه يشغل في كل آن من أنات الزمان مكاناً مساوياً له ، فهو إذن لا يبارح المكان الذي يشغله في الآن غير المتجزء ، ومعنى ذلك انه ساكن غير متحرك وهكذا في كل آن .